

مجلس
العلماء

١٤
١٢٧



T01-00099



"إيجار ملك الغير"

دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانونين
المدنيين المصري والفرنسي

هذه الدراسة مقدمة

لنيل درجة العالمية "الدكتوراه"

من الطالب / محمد محمد المهدي إبراهيم
المدرس المساعد بالكلية

تحت إشراف الأستاذين

الدكتور / محمود سوكوت العدوي الدكتور / عبد الوود يحيى

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني
بكلية الحقوق - جامعة القاهرة
"مترنًا قانونيًا"

الأستاذ بكلية وعلمها السابغ
"مترنًا شرعيًا"

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنَّهُ أَشْكُرُ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْصَحْتَ
عَالِيَّ وَعَالِيَّ وَالِدِيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا
تَرْضَاهُ وَأَرْغِيَنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ

صَدَقَهُ اللَّهُ الْعَظِيمُ

قرآن كريم
سورة النمل آية رقم ١٩

((مقدمة))

الحمد لله فقد ست أسماؤه ، وتجلت حكمته ونعمائه ، في أنه أنزل شرائعه على رسله من يوم أن استخلف آدم وذريته في أرضه ورسم لهم فيها طريق الحياة الجماعية ، لتكون الخلافة عنه في أتم صورة وأكمل وجه ، وكانت شرائعه التي سبقت الاسلام شرائع خاصة ، كل واحدة منها عبارة عن جملة نصوص تبين طائفة من الأحكام فيها الكفاية لمن نزلت لهم ، ملائمة لأحوالهم وظروفبيئاتهم . فلم يكن ثمة حاجة الى اجتهاد ولا الى استنباط .

ولما بلغ النوع الانساني تمام القوة والاستعداد واستكمل نموه ، أنزل الله شريعة الاسلام كخاتمة للشرائع ، فكانت رسالة سيد الخلق ، وامام المصلحين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، فليس بعد رسالته رسالة ، فهي خاتمة الرسالات الالهية ، وآخر الديانات السماوية ، قال تعالى في محكم كتابه الكريم : " ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكل شيء عليماً " . (١)

أكمل الله بها جل شأنه ، بناء الشرائع التي تقود الانسان الى الخير والسعادة والصالح والرحمة والتقوى .

وبعد ..

فانه من الموضوعات الهامة التي غنت النظم القانونية جميعها من شرائع دينية ، وشرائع وضعية موضوع " الايجار " فتناولته هذه النظم بالتنظيم والتهديب ، نظراً لأهميته وارتباطه بالحياة العملية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية .

بل أكاد أقول : انه نظراً للظروف الاقتصادية والاجتماعية في عالمنا المعاصر فان موضوع " تنظيم الرابطة الايجارية " يحتل المكانة الأولى بعد أن كان يحتل

(١) سورة الاحزاب ، الآية رقم ٤٠ .

المرتبة الثانية بعد عقد البيع .

ذلك لأن النظم ذات الصبغة الجماعية بدأت تغزوا العالم كرد فعل لقصور النظم ذات الصبغة الفردية عن معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى فقد ازداد التطور الاجتماعى والاقتصادى وما صاحب كل ذلك من زيادة سكانية هائلة ترتب عليها تفتت الملكية حتى أن نظام الاقطاع اوشك على الانتهاء ، زد على ذلك التقدم الصناعى الهائل وما يستلزمه من تشغيل للايدى العاملة والاثرا الذى يترتب على ذلك ، من وجوب تشغيل هذه الأيدى وتأمين مساكن لها ، علاوة على ندرة مواد البناء ووجود أزمة اسكان عالمية ، فكانت هذه الظواهر مجتمعة ماثلة امام عالمنا المعاصر فى ظاهرة التضخم العالمى ، وما يصاحب هذه الظاهرة من انكماش اقتصادى .

وقد ترتب على ذلك ظهور علاقات تأجيرية كثيرة تستدعى البحث ، وتستحث الباحث على النظر والتأمل .

وكان من أهم ما استرعى انتباهى واستحثى كباحث من هذه العلاقات هو موضوع " ايجار ملك الغير " .

الاسباب التى دعتنى الى اختيار هذا الموضوع :

اولا : هو أننى وجدت كثيرا من الباحثين يعملون فى أبحاثهم الى بحث الموضوعات التى تمثل نظريات عامة حتى كادت هذه النظريات تستوعب معظم الموضوعات القانونية ، والفقهية مما لا يترك لمن يأتى من الباحثين مجالاً لاختيار موضوع جديد .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
١ - ٥	مقدمة
	الباب الأول
	التفرقة بين ايجار ملك الغير وبيع ملك الغير في كل من الفقه الاسلامي والقانونيين المدنيين المصري والفرنسي
٢	تمهيد
	الفصل الاول
٥	تحديد المقصود بمعاني كل من ايجار ، وملك ، والغير ، وبيع في الفقه الاسلامي والقانونيين المدنيين المصري والفرنسي المبحث الاول :
٦	تحديد المقصود بالايجار في الفقه الاسلامي والقانونيين المدنيين المصري والفرنسي
٦	المطلب الاول : تعريف الايجار في اللغتين العربية والفرنسية
٦	أولا : التعريف بالايجار في اللغة العربية
٧	ثانيا : التعريف بالايجار في اللغة الفرنسية
	المطلب الثاني : تعريف الايجار في الفقه الاسلامي :
١٠	تعريف الفقهاء للايجار
	المطلب الثالث : تعريف الايجار في كل من القانونيين المدنيين المصري والفرنسي
١٤	أ - في القانون المدني الفرنسي
١٦	ب - في القانون المدني المصري
	المطلب الرابع : المقارنة بين التعاريف الثلاثة المتقدمة
١٨	أولا : أوجه الاتفاق
٢٣	ثانيا : أوجه الاختلاف

المبحث الثاني :

تحديد المقصود بالملك في كل من الفقه الاسلامي

والقانونيين المدنيين المصري والفرنسي

المطلب الاول : المقصود بالملك في الفقه الاسلامي ، وأقسامه وخصائص

كل قسم

٣٨

تعريف الملك لغة

٤٢

أقسام الملك وخصائص كل قسم في الفقه الاسلامي

٤٢

القسم الاول : الملك التام

٤٢

خصائص هذا النوع من الملك

القسم الثاني :

٤٥

أ - الملك الناقص : ملك الرقبة

٤٥

صوره وخصائصه

٤٦

خصائصه

٤٧

ب - الملك الناقص : ملك المنفعة وخصائصه

٥٠

خصائص ملك المنفعة

٥٢

انتهاء هذا الملك

المطلب الثاني : المقصود بالملك في كل من القانون المدني المصري ،

والفرنسي وأقسامه وخصائص كل قسم :

٥٣

نصوص قانونية

أقسام الملك وخصائص كل قسم في القانونيين المدنيين المصري

والفرنسي ::

٥٧

خصائص الملك التام في القانونيين المصري والفرنسي

٥٨

أ - حق الملكية حق جامع

٥٩

ب - حق الملكية حق مانع

٦٠	 حق الملكية حق دائم	
٦٠	 حق الملكية لا يسقط بعدم الاستعمال	أولا :
٦٢	 حق الملكية باق ما بقى الشئ الذى يرد عليه	ثانيا :
٦٢	 حق الملكية ، حق لا يقبل التأقيت	ثالثا :
٦٤	 الملك الناقص وخصائصه	
٦٤	 ملكية الرقبة	١ -
٦٥	 خصائص ملكية الرقبة	
٦٥	 حق الانتفاع	٢ -
٦٧	 خصائص حق الانتفاع	
	المطلب الثالث : النوع الثالث من الملك الناقص وحق الاستعمال ،	
٦٨	 وحق السكنى	
	المقارنة بين تعريف الملك وأقسامه ، وخصائص كل قسم	
	من الفقه الاسلامى والقانونين المصرى والفرنسى	
	تعريف الفقه الاسلامى للملك ، تعريف لبيان طبيعته وتحديده	أولا :
٧٠	 ماهيته	
٧٢	 حق الملك التام يعطى صاحبه حقا عينيا	ثانيا :
٧٤	 الملك التام حق دائم للمالك	
٧٦	 السمات المشتركة للملكية الناقصة	
٧٦	 ملكية الرقبة	أولا :
٧٧	 ملك المنفعة أو " حق الانتفاع "	ثانيا :
٧٨	 الخصائص المشتركة	أولا :
	أوجه الشبه بين الايجار وحق الانتفاع فى القانونين المصرى	أولا :
٨٢	 والفرنسى	
٨٢	 أوجه الاختلاف	ثانيا :
٨٤	 ما يقابل حق الانتفاع فى الفقه الاسلامى	

الصفحة

الموضوع

المطلب الثاني : تحديد المقصود بالبيع في كل من القانونين
المدنيين المصري والفرنسي .

١٠٩	 نصوص قانونية
١١٠	 الخاصية الاولى
١١١	 الخاصية الثانية
١١١	 النقد الموجه لتعريف البيع في القانون المدني المصري
١١٧	 أهم الخصائص المشتركة بين عدى البيع والايجار
١١٩	 الخصائص التي يتميز بها عقد البيع عن عقد الايجار

المطلب الثالث : المقارنة بين كل من الفقه الاسلامي ، والقانونيين
المدنيين المصري والفرنسي في تحديد المقصود
بالبيع .

١٢١	 أولا : اوجه الاتفاق
١٢٢	 ثانيا : اوجه الاختلاف
١٢٢	 أ - من ناحية الثمن
١٣١	 ب - من ناحية انتقال الملكية بمجرد العقد
١٣٥	 ثالثا : المقارنة بين الفقه الاسلامي ، وكل من القانونيين المدنيين المصري والفرنسي فيما يتميز به عقد البيع عن عقد الايجار .

الفصل الثاني

التفرقة بين بيع ملك الغير ، وايجار ملك الغير في كل من
الفقه الاسلامي ، والقانونيين المدنيين المصري والفرنسي

١٤٥	 تمهيد
-----	-------------

المبحث الاول : التفرقة بين بيع ملك الغير في كل من الفقه الاسلامي
والقانونيين المدنيين المصري والفرنسي .

١٤٦	 المطلب الاول : بيع ملك الغير في الفقه الاسلامي
-----	--

الصفحة

الموضوع

١٤٦		الرأى الاول : رأى القائلين ببطلان بيع ملك الغير
١٤٧		طبيعة البطلان عند أصحاب هذا الرأى
١٤٧		أساس البطلان عندهم
١٤٧		أ - من القرآن الكريم
١٤٨		ب - من السنة النبوية
١٤٩		ج - الدليل العقلى
١٤٩		١ - القياس
١٤٩		٢ - المعقول
١٥١		الرأى الثانى : رأى القائلين بصحة بيع ملك الغير
١٥٢		الطبيعة القانونية لبيع ملك الغير
١٥٢		الاساس القانونى بصحة بيع ملك الغير عند أصحاب هذا الرأى
١٥٢		أ - من القرآن الكريم
١٥٣		ب - من السنة النبوية
١٥٤		ج - الدليل العقلى :
١٥٤		١ - القياس
١٥٥		٢ - المعقول
١٥٦		تقدير الرأىين السابقين
١٥٦		اختلاف الفقهاء فى مدى تدخل الفضولى فى شئون الغير
		المطلب الثانى : بيع ملك الغير فى القانونين المدنيين المصرى والفرنسى .
١٥٨		تمهيد
١٥٩		شروط البطلان
١٦٠		صور بيع ملك الغير
١٦١		آراء الفقهاء الفرنسيين ، والمصريين فى بطلان بيع ملك الغير

الصفحة	الموضوع
١٦١	الرأى الأول
١٦٣	الرأى الثانى
١٦٤	الرأى الثالث
١٦٥	أ - الفريق الاول من أصحاب الرأى الثالث
١٦٦	ب - الفريق الثانى من أصحاب الرأى الثالث
١٦٦	ج - الفريق الثالث من أصحاب الرأى الثالث
١٦٨	الرأى الرابع
١٦٨	الرأى الخامس
١٦٩	مسلك القضاء الفرنسى والاسس التى سار عليها
١٧٠	المطلب الثالث : المقارنة بين كل من الفقه الاسلامى والقانونين المدنيين المصرى والفرنسى فى بيع ملك الغير
١٧٢	أقسام العقد عند الفقهاء
١٧٢	١ - العقد الصحيح النافذ اللازم
١٧٣	٢ - العقد الصحيح النافذ غير اللازم
١٧٣	٣ - العقد الصحيح الموقوف
١٧٤	أقسام العقد غير الصحيح أو التصرف القانونى غير الصحيح
١٧٥	أ - التصرف الباطل
١٧٥	ب - التصرف الفاسد
١٧٦	اختلاف الفقهاء فى العقد الفاسد
١٧٧	أقسام العقد فى القانون من حيث الصحة والبطالان
١٨١	المقارنة بين العقد الباطل بطلانا نسبيا والعقد الموقوف
١٨١	أولا : من ناحية انتاج كل منهما لاثارة
١٨٢	ثانيا : من ناحية الاجازة
١٨٢	ثالثا : من ناحية المجيز
١٨٣	رابعا : من ناحية الدخول فى تقسيمات العقد

الصفحة	الموضوع
١٨٣	خامسا : من ناحية المتدخل المقارنة بين العقد الموقوف في الفقه الاسلامي ، والعقد غير النافذ في حق الغير في القانون المدني
١٨٥	الرد على بعض الكتاب
١٨٧	القوانين التي أخذت بفكرة العقد الموقوف
١٩٠	المبحث الثاني : ايجار ملك الغير في كل من الفقه الاسلامي والقانونيين المدنيين ، المصري والفرنسي
١٩١	تمهيد
١٩١	المطلب الاول : ايجار ملك الغير في الفقه الاسلامي
١٩٢	تحقق ايجار ملك الغير في الواقع العملي
١٩٣	آراء الفقهاء في ايجار ملك الغير
١٩٣	الرأى الاول
١٩٤	الرأى الثاني
	انقسام اصحاب الرأى الثاني الى فريقين :
١٩٥	الفريق الاول
١٩٦	الفريق الثاني
	المطلب الثاني : ايجار ملك الغير في القانونيين المدنيين المصري والفرنسي
١٩٨	المقصود بايجار ملك الغير
١٩٩	تحقق ايجار ملك الغير في الواقع العملي
١٩٩	آراء فقهاء القانون في ايجار ملك الغير
١٩٩	الرأى الاول : رأى الفقيه الفرنسي " لوران " "LAURENT"
	رد " لوران " " LAURENT " على من قال بصحة ايجار ملك الغير
٢٠٠	الرأى الثاني : رأى الفقيه الفرنسي " بوتيه " "POTHIER"
	الرأى الثالث : رأى الفقيه الفرنسي " كولميه دى سانتير " "COLMET DE SANTERRE"
٢٠٢	ما استقر عليه رأى الفقه والقضاء في الوقت الحاضر
٢٠٤	

الصفحة	الموضوع
٢٠٦	أ - رأى الفقهاء المحدثون
٢٠٦	أساس رأى الفقه القانونى الحديث
٢٠٧	الامر الاول
٢٠٨	الامر الثانى
٢١٨	ب - ما يجرى عليه العمل فى القضاء
	المطلب الثالث: المقارنة بين كل من الفقه الاسلامى ، والقانونيين
	المدنيين المصرى والفرنسى فى ايجار ملك الغير
٢٠٩	التياران اللذان يمثلان الخلاف فى الفقه الاسلامى
٢٠٩	التيار الاول
٢١٠	التيار الثانى
٢١٠	فى القانونيين المصرى والفرنسى
	الاساسان اللذان يؤسس عليهما صحة ايجار ملك الغير فى الفقه الاسلامى .
٢١١	الخلاصة
٢١٣	الاساس القانونى لاجار ملك الغير فى القانون المدنى
٢١٤	أ - التعهد عن الغير
٢١٤	ب - الفضالة
٢١٦	تقدير آراء فقهاء الفقه الاسلامى وفقهاء القانون فى ايجار ملك الغير ...
٢١٦	١ - رأى القائلين بالبطلان
٢١٨	٢ - رأى القائلين بالصحة
٢١٩	القوانين التى تأثرت أو أخذت بنظرية الفقه الاسلامى

الباب الثانى

التكييف القانونى لاجار ملك الغير ، وآثاره فى كل من

الفقه الاسلامى والقانونيين المصرى والفرنسى

تمهيد ٢٢٣

الفصل الاول

بيان كل من الاجازة والاقرار ، وشروط تحقق كل منهما
وحكم العقد في حالة عدم اجازته ، أو اقراره في كل من
الفقه الاسلامي والقانونيين المدنيين المصري والفرنسي

٢٢٥

تمهيد

المبحث الاول : بيان حقيقة كل من الاجازة والاقرار ، وشروط تحقق
كل منهما في الفقه الاسلامي والقانونيين المدنيين
المصري والفرنسي وذلك في مطلبين

المطلب الاول : حقيقة كل من الاجازة والاقرار ووسائل تحققهما في
كل من الفقه الاسلامي والقانونيين المدنيين المصري

٢٢٦

والفرنسي

٢٢٢

أولا : حقيقة الاجازة في الفقه الاسلامي

٢٢٦

تعريف الاجازة في اللغة العربية

٢٢٦

تعريف الاجازة في مصطلح فقهاء الفقه الاسلامي

٢٢٨

ثانيا : حقيقة الاقرار في القانونيين المصري والفرنسي

٢٣٠

التفرقة بين الاجازة والاقرار في القانونيين المدنيين المصري والفرنسي

أولا : التفرقة بين ما يسمى اجازة في الفقه الاسلامي ، وما يسمى

٢٣٢

اقرارا في القانون الوضعي

٢٣٣

ثانيا : التفرقة بين الاجازة في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي ...

٢٣٥

وسائل تحقق كل من الاجازة والاقرار

٢٣٥

أولا : وسائل التعبير عن الاجازة في الفقه الاسلامي

٢٣٦

صور التعبير الصريح عن الارادة

٢٣٦

أ - اللفظ

٢٣٧

ب - الاشارة

٢٣٩

ج - الكتابة

الصفحة

الصفحة

أنواع الكتابة

٢٣٩		الأول : الكتابة المرسومة
٢٣٩		الثاني : الكتابة المستبينة
٢٤٠		الثالث : الكتابة غير المستبينة
٢٤١		د - الفعل
٢٤١		هـ - السكوت

آراء الفقهاء في السكوت :

٢٤٢		١ - الحنفية
٢٤٢		٢ - المالكية
٢٤٣		٣ - الشافعية
٢٤٥		٤ - الحنابلة

ثانيا : وسائل التعبير عن الاقرار في القانونين المصري والفرنسي

٢٤٨		أ - اللفظ
٢٤٨		ب - الاشارة
٢٤٩		ج - الكتابة
٢٤٩		د - السكوت

تقدير موقف الفقه الاسلامي بالنسبة لمبدأ الرضائية

القوانين التي أخذت من الفقه الاسلامي أو تأثرت به

المطلب الثاني : شروط تحقق الاجازة في الفقه الاسلامي ، وشروط

تحقق الاقرار في القانونين المدينين المصري والفرنسي

٢٥٩		أولا : شروط تحقق الاجازة في الفقه الاسلامي
٢٥٩		الشرط الاول
٢٦٢		الشرط الثاني
٢٦٢		الشرط الثالث
٢٦٣		الشرط الرابع

الصفحة	الموضوع
٢٦٦	اجمال آراء فقهاء الفقه الاسلامى
٢٦٦	١ - لا يشترط وجود المحل فى عقد الايجار
٢٦٦	ب - رأى آخر يقول بالتفصيل
٢٦٧	ثانيا : شروط تحقق الاقرار فى القانونين المدنين المصرى والفرنسى
٢٦٧	الشرط الاول
٢٧٠	الشرط الثانى
٢٧١	الشرط الثالث
	الفرق بين المتعهد عن الغير فى القانون المدنى ، والفضولى
	فى الفقه الاسلامى :
٢٧٣	أولا : المتعهد عن الغير فى القانون المدنى ، يتعاقد باسمه ولحسابه
٢٧٤	حالات الفضولى فى الفقه الاسلامى
٢٧٤	الحالة الاولى
٢٧٤	الحالة الثانية
٢٧٤	الحالة الثالثة
٢٧٥	الحالة الرابعة
٢٧٨	ثانيا : المتعهد عن الغير يقصد بالتزامه الزام نفسه لا الزام الغير . . .
	ثالثا : العقد الذى يعقده المتعهد عن الغير هو غير العقد الذى
٢٧٩	يقره الغير
	القوانين التى أخذت من الفقه الاسلامى أو تأثرت به بالنسبة
٢٨٠	لشروط
	المبحث الثانى : حكم ايجار ملك الغير فى حالة رفض من له الحق فى
	التأجير اجازة العقد أو اقراره وأثر ذلك .
٢٨٣	تمهيد

الصفحة

الموضوع

	المطلب الاول : رفض الاجازة فى الفقه الاسلامى ، ورفض الاقرار
	فى القانونين المدنيين المصرى والفرنسى .
٢٨٣	أولا : رفض الاجازة وطبيعة القانونية فى الفقه الاسلامى
٢٨٧	ثانيا : رفض الاقرار وطبيعته القانونية فى القانونين المصرى والفرنسى
	الحالات التى لا يستطيع فيها الغير رفض الاقرار :
٢٩٠	الفرض الاول
٢٩١	الفرض الثانى
٢٩١	القوانين التى أخذت بمسلك الفقه الاسلامى ، أو تأثرت به
	المطلب الثانى : أثر رفض الاجازة فى الفقه الاسلامى ، وأثر رفض
	الاقرار فى القانون المدنى الوضعى :
٢٩٣	أولا : أثر رفض اجازة ايجار ملك الغير فى الفقه الاسلامى
٢٩٣	ثولاً : دعوى الاستحقاق
٢٩٣	١ - المطالبة برد العين
٢٩٦	أ - الهلاك عند الفضولى
٢٩٦	التفرقة بين يد الامانة ويد الضمان ومعنى كل منهما
٢٩٧	ب - الهلاك عند المستأجرين الفضولى
٢٩٩	ثانيا : الرجوع بالتعويضات وآراء الفقهاء فى ذلك
٣٠٢	١ - رأى الحنفية
٣٠٢	٢ - رأى المالكية
٣٠٢	٣ - رأى الشافعية والحنابلة
٣٠٤	سبب الخلاف بين الفقهاء فيما تقدم
٣٠٧	أثر رفض اجازة من له الحق فى التأجير بالنسبة للمستأجر
	الحالة الاولى : حالة المستأجر الذى يعلم بأنه يستأجر من فضولى
٣٠٧	ويعلم برفض الاجازة
٣٠٨	الحالة الثانية : حالة المستأجر الذى لا يعلم برفض الاجازة

الصفحة

الموضوع

رأى الفقهاء فى ذلك :

٣٠٨	 رأى الحنفية	١ -
٣٠٨	 رأى الشافعية	٢ -
٣٠٩	 رأى المالكية	٣ -
٣١٠	 رأى الحنابلة	٤ -
٣١١	 أثرفرض الاقرار فى القانون المدنى	ثانيا :
٣١٢	 أثرفرض الاقرار بالنسبة للمتعاقدين	أولا :
٣١٣	 الحالة الاولى : اذا كان كل من الموءجر والمستأجر سعي النية	
٣١٤	 الحالة الثانية : اذا كان كل من الموءجر والمستأجر حسن النية	
٣١٥	 الحالة الثالثة : اذا كان الموءجر سعي النية والمستأجر حسن النية	
٣١٦	 الحالات التى يحق فيها للمستأجر طلب بطلان الايجار	
٣١٦	 الفرض الاول	
٣١٦	 الفرض الثانى	
٣١٧	 الحالة الرابعة : اذا كان الموءجر حسن النية ، والمستأجر سعي النية	
٣١٨	 آراء فقهاء القانون فى ذلك	
٣١٩	 أثرفرض الاقرار على العلاقة بين المالك الحقيقى والمستأجر	ثانيا :
٣٢١	 أثرفرض الاقرار على العلاقة بين المالك والموءجر	ثالثا :
	 مقارنة الاثار التى تترتب على رفض المالك للاقرار فى القانون المدنى بالاثار التى تترتب على رفض المالك اجازة الايجار فى الفقه الاسلامى	ثالثا :

الفصل الثانى

آثار ايجار ملك الغير فى حالة اجازته أو اقراره من الغير ،
وتطبيق ذلك فى بعض صور الايجار

٣٢٢	 تمهيد
-----	-------------

	المبحث الاول : الاثر الرجعى لكل من الاجازة والاقرار ونتيجة ذلك على العلاقات المختلفة بين المتعاقدين والغير	٣٢٨
	المطلب الاول : الاثر الرجعى لاجازة ، أو اقرار ايجار ملك الغير فى كل من الفقه الاسلامى والقانون المدنى	
	أولا : الاثر الرجعى لاجازة الايجار الصادر من الغير فى الفقه الاسلامى :	
٣٢٨	رأى الفقهاء فى ذلك	
٣٢٩	١ - رأى فقهاء الحنفية	
٣٣١	٢ - رأى فقهاء المالكية	
٣٣٢	٣ - رأى فقهاء الشافعية	
٣٣٣	٤ - رأى فقهاء الحنابلة	
	ثانيا : الاثر الرجعى لاقرار الايجار من له حق التأجير فى القانون المدنى	٣٣٤
	ثالثا : المقارنة بين أحكام الاثر الرجعى لاجازة ايجار ملك الغير أو اقرار الغير لهذا الايجار	٣٤٠
	المطلب الثانى : أثر الاجازة أو الاقرار على العلاقات المختلفة فى ايجار ملك الغير ، فى كل من الفقه الاسلامى والقانون المدنى	
	أولا : أثر الاجازة على العلاقات المختلفة فى ايجار ملك الغير فى الفقه الاسلامى	٣٤١
	أولا : التفرقة بين حكم العقد وحقوقه	٣٤٢
	١ - حكم العقد	٣٤٢
	ب - حقوق العقد	٣٤٣
	ثانيا : آراء الفقهاء فى رجوع حقوق العقد الى التعاقد	٣٤٤

الصفحة	الموضوع
٣٤٤	أ - رأى الحنفية
٣٤٥	ب - رأى الشافعية
	ملاحظتان على رأى الشافعية :
٣٤٨	الاول
٣٤٩	الثاني
٣٥٠	ج - رأى المالكية
٣٥٢	د - رأى الحنابلة
	ثالثا : أثر الاجازة على ضوء الاحكام السابقة على العلاقات المختلفة بين المتعاقدين ، ومن له حق التأجير :
٣٥٣	١ - أثر الاجازة على العلاقة بين الفضولى والمستأجر
	أ - اذا كان الفضولى أضاف العقد الى من له الحق فى التأجير
٣٥٤	ب - المؤجر أضاف العقد الى نفسه
٣٥٤	٢ - أثر الاجازة على العلاقة بين المستأجر ومن له الحق فى التأجير
٣٥٦	أ - المؤجر - الفضولى - أضاف العقد الى من له الحق فى التأجير
٣٥٧	ب - المؤجر - الفضولى - أضاف العقد الى نفسه
٣٥٧	ج - هل يحق للمالك الزام الفضولى باتمام العمل الذى بدأه ؟
٣٥٧	٣ - أثر الاجازة على العلاقة بين المالك والمستأجر
٣٥٧	أ - اضافة الفضولى الى العقد الى المالك
٣٥٧	ب - اضافة الفضولى الى العقد الى نفسه
	ثانيا : آثار صدور الاقرار على العلاقات المختلفة فيما بين المتعاقدين ومن له حق التأجير فى القانون المدنى
٣٥٨	١ - آثار صدور الاقرار على العلاقات بين المؤجر - المتعد عن الغير - والمستأجر
٣٥٩	

الصفحة	الموضوع
٣٦٠	ب - أثر صدور الاقرار على العلاقة بين المؤجر والمالك الحقيقي
٣٦٣	ثالثا : أثر صدور الاقرار على العلاقة بين المالك الحقيقي والمستأجر
	ثالثا : المقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون المدني بالنسبة لاثـر
٣٦٤	صدور الاجازة أو الاقرار على العلاقات المختلفة
٣٦٥	١ - بالنسبة للعلاقة بين المؤجر لملك غيره والمستأجر
٣٦٥	الفرض الاول
٣٦٥	الفرض الثاني
	٢ - أثر كل من الاجازة ، أو الاقرار على العلاقة بين المؤجر
٣٦٧	ومن له الحق في التأجير
	٣ - أثر صدور الاجازة ، أو الاقرار على العلاقة بين المستأجر
٣٦٩	ومن له الحق في التأجير
٣٧٢	المبحث الثاني : بعض صور ايجار ملك الغير
٣٧٢	تمهيد
	المطلب الاول : تأجير الشريك في الشيوع لخصته فيه ، أو تأجير
	لكل هذا المال ، وحكم ذلك في كل من الفقه
	الاسلامي والقانون المدني .
٣٧٣	أولا : في الفقه الا
	تمهيد : تعريف الشيوع وصدوره .
٣٧٣	١ - تعريف الشيوع
٣٧٣	٢ - صدر الشيوع
	الجزء الاول : آراء الفقهاء في تأجير الشريك لنصيبه في المال
	الشائع في الفقه الاسلامي .
٣٧٥	أولا : رأى فقهاء الحنفية
٣٧٨	ثانيا : رأى الشافعية

الصفحة	الموضوع
٣٧٩	ثالثا : رأى الحنابلة
٣٨٠	رابعا : رأى المالكية
٣٨٠	ب - تأجير الشريك لحصته الشائعة في المال المشترك في القانون المدني
٣٨١	تعريف الشيوع ومصدره
٣٨٢	مصدر الشيوع
٣٨٣	من يكون له حق تأجير المال الشائع ؟
٣٨٤	تأجير الشريك لحصته في المال الشائع
٣٨٥	تأجير الشريك لحصته في المال الشائع بدون موافقة الشركاء
٣٨٦	أ - آثار تأجير الشريك لحصته الشائعة في المال الشائع على العلاقة بينه وبين المستأجر منه
٣٨٧	ب - آثار تأجير الشريك لحصته في المال الشائع على العلاقة بين المستأجر وبقية الشركاء
٣٩٠	ج - مقارنة تأجير الشريك لحصته في المال الشائع في كل من الفقه الاسلامي ، والقانون المدني
٣٩٣	الجزء الثاني : تأجير الشريك في الشيوع لكل المال الشائع بدون موافقة بقية الشركاء في الفقه الاسلامي والقانون المدني
٣٩٣	أولا : في الفقه الاسلامي
٣٩٣	١ - رأى الحنفية
٣٩٥	٢ - رأى الشافعية
٣٩٦	٣ - رأى الحنابلة
٣٩٧	٤ - رأى المالكية
٣٩٩	ثانيا : تأجير الشريك لكل المال الشائع وأثر ذلك على العلاقات المختلفة في القانون المدني

الصفحة

الموضوع

- أ - آثار تأجير الشريك لكل المال الشائع على العلاقة بين
المؤجر والمستأجر ٣٩٩
- ب - على العلاقة بين المستأجر وبقية الشركاء ٤٠٠
- ثالثا : المقارنة بين كل من الفقه الاسلامي والقانون المدني في
تأجير الشريك لكل المال الشائع ٤٠٢
- المطلب الثاني : قيام من يبدو أنه ذو حق بالتأجير ثم يتضح غير
ذلك وهو ايجاز ايجار الحائز ٤٠٨
- أولا : الايجار الصادر من الحائز في الفقه الاسلامي ٤٠٨
- آراء الفقهاء في هذا الشأن ٤٠٩
- ١ - رأى فقهاء المذهب الحنفي ٤٠٩
- أ - الحالة الاولى ٤٠٩
- ب - الحالة الثانية ٤١٠
- أثر نفاذ الايجار بالنسبة للمالك الحقيقي ٤١١
- ٢ - رأى فقهاء المذهب المالكي ٤١٢
- أ - حالة الحائز سبب النية ٤١٢
- ب - حالة الحائز حسن النية ٤١٣
- ج - أثر الحكم بالاستحقاق ٤١٤
- ما ينحصر فيه أثر سوء النية وحسنها ٤١٦
- ٣ - رأى فقهاء المذهب الشافعي ٤١٦
- ٤ - رأى فقهاء المذهب الحنبلي ٤١٧
- آراء الفقهاء في اجازة تصرف الفاصب ٤١٨
- ١ - الحنفية ٤١٩
- ٢ - مذهب جمهور الفقهاء من غير الحنفية ٤٢٠
- ثانيا : الايجار الصادر من الحائز في القانون المدني ٤٢٢

الصفحة

الموضوع

٤٢٢	 الحالة الاولى : الحائز حسن النية
٤٢٣	 الحالة الثانية : الحائز سىء النية
	آراء الفقهاء القانون فى هذا الشأن
٤٢٣	 "LAURENT" رأى الفقيه الفرنسى " لوران "
٤٢٥	الرأى الثانى
٤٢٧	الرأى الثالث
	ثالثا : المقارنة بين كل من الفقه الاسلامى والقانون المدنى فى نفاذ الايجار
٤٢٨	 الصادر من الحائز
٤٣١	 خاتمة الرسالة ونتائج البحث
	المراجع :
٤٣٨	 أولا : المراجع العربية
٤٦٠	 ثانيا : المراجع الاجنبية
٤٦٧	 الفهرس

تصويب الخطأ

" ايجار ملك الغير " دراسة مقارنة في الفقه الاسلامي والقانونين المدنيين
المصري والفرنسي

الصفحة	المطر	الخطأ	الصواب
١	١		
ب	٢	تغزوا	تغزو
ج	١٤	اختسرت	استخسرت
٣	٧	بينهم	بينها
١٢	٦ هـ	او " زائد "	
١٨	٢٢	بينهم	بينها
١٩	٣	منه	منذ
٢٠	٤	وفقائه	وفقهاء
٢٠	١ هـ	حقا	حقا عينيا
٢٢	١٠	المستاجر	للمستاجر
٢٣	٢	بينهم	بينها
٢٨	٤	.	؟
٢٩	٢ هـ	كتاب المرشد الحيران	كتاب مرشد الحيران
٣٣	١١	لا يجوز	لا يجبر
٣٥	٢	لالتزامات	لالتزامات
٣٥	٧	على الفقيه	على الفقهاء
٣٥	٢١	التزام	التزاما
٣٦	٨	حق شخصي	حقا شخصيا
٣٦	٩	أن	أي
٣٧	٧	منهم	منها
٣٧	١ هـ	المستاجر	للمستاجر

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٩	٣	المانع	الا لمانع
٥٠	١٥	أموال	أموالا
٥٢	٤	الاشياء	الأشياء
٥٥	١٦	بودرى كانتينيرى	بودرى لا كانتينيرى
٥٨	١١	منوع	ممنوعا
٦٠	١	اللتان	اللذان
٦٤	١٨	شى مady محسوس ومعين	شيئا مادي محسوسا ومعنيا بالذات
٦٦	١٠ ٦٩	دين من الديون أو مبلغ	دينا من الديون أو مبلغا
٦٦	١٠	تقله	تغلبه
٦٧	١	دخل أو مرتب	دخلا أو مرتبا أو دخلا ثابتا .
٦٧	٧	دين	دينا
٦٨	١٥	في ثلاثة مواد	في ثلاث مواد
٦٨	١٦	في اثنا عشر مادة	في اثنتى عشرة مادة
٦٨	١٧	كلا	كل
٦٨	٢١	من حيث انقضاءهما	انقضاءهما
٧١	٤	منهم	منها
٧٥	٥	كلاهما	كليهما
٧٧	١	اقتضاء	اقتضاء
٧٧	٨	بينهم	بينها
٧٧	١٠	منهم	منها
٧٨	٣	ام	أو
٧٩	١٧	لها	لها
٧٩	١ هـ	أنه	أن

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٨٠	٩	أو كلاهما	أو كليهما
٨١	١٢	بينهم	بينها
٨١	١٤	بينهم	بينها
٨٢	٢١	توئل	توئل
٨٣	٣	حتى وفاته	حتى بعد وفاته
٨٣	١٧	دين	دينا
٨٤	٨	سقط منها	فالحكم كما يلي :
٨٤	٩	أما	فمن
٨٥	١٢	كلا منهم	كلا منهما
٨٥	١٥	عقد	عقدا
٨٧	١٩	اجراءه	اجراؤه
٨٨	٣	وجهها	وجهيا
٩٣	٣ ٥ ٢	مكرر لفظ المنتفع يخلف المال	مكرر لفظ المنتفع يخلف المال
٩٥	١٢	أنهم	أنها تشترك
٩٥	١٨	التي	الى
٩٦	١٨	الموارث	الوارث
١٠٠	٥	قابل	قابلا
١٠٣	٩ هـ	صنف	صنفا
١٠٣	٢٣ هـ	وما اشبهه	وما أشبهه
١٠٥	٣ هـ	أو عينها	أو عين
١١٤	٦	بسيطها	بسيط
١٢١	١٠	بينهم	بينها
١٢١	١١	منهم	منها

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٢١	١٤	منهم	منها
١٢٥	١	.	؟
١٢٨	٢٥ هـ	المتجدر	المتجر
١٢٩	١٤	العينه	المعينة
١٣٣	١٢	هلال	هـلاك
١٣٧	٨	.	؟
١٣٧	١٧	.	؟ بعد والدائن الحاجز
١٣٨	٢	أجر	المستأجر
١٣٨	٧	بالذات	الذات
١٣٨	١١	ارتباط	ارتباطا
١٤٧	٧	عقد	عقدا
١٥١	١٢	مع	بيع
١٧٣	١٦	التعاقد ين	التعاقد
١٧٧	٢ هـ	لم يوجد تدرج	لم يوجد فيه تدرج
١٧٨	٦	٢١٣٣	١١٣٣
١٧٨	٦	١٣٠	١١١٠
١٧٨	١٧	ركنا	ركن
١٧٨	١٩	رضائه	رضاءه
١٨٠	٣	الصحيه	الصريحه
١٨٤	٨	يعتبر	يعبر
١٨٦	١٩	غير نافذ	غير النافذ
١٨٩	٩	بجزء	بجزءه
١٩٠	٤	يهـد	بها
١٩١	١٦	الثلاث	الثلاثة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٩١	٢٠	منها	منهما
١٩٥	١٠	أو جزء	أو جزءا
١٩٥	٩ هـ	المالم	المالك
١٩٥	١٠ هـ	العقود	المعقود عليه
١٩٦	١٢	أو جزء	أو جزءا
١٩٧	٢	العقود عليه	المعقود عليه
١٩٧	١٤	العقود عليه	المعقود عليه
١٩٨	٩	خالفوا	خالفوا
٢٠٠	٦	باطل	باطلا
٢٠١	١٣	مالك	ملك
٢٠٢	١٣	يطلب	أن يطلب
٢٠٣	١	أو وجدت	أو وجدت
٢٠٥	٥	٥٩٩	١٥٩٩
٢٠٦	٣	المحكم	الحكم
٢٠٨	١٠	القضائين	القضائين
٢٠٨	١٢	التزامات	الا التزامات
٢٠٩	٨	مقرر منذ البداء	مقررا فيه منذ البدائة
٢١٠	١٢	أن كل شى ل	ان كل شى
٢١٢	٦	للمالك	لمالك
٢١٢	٧	يعنى	مضى
٢١٤	٩	الذى أن يوسس	الذى يمكن أن يوسس
٢١٤	٢١	ان يستند هذا القبول	ان يستند اثر هذا القبول
٢١٦	١٩	للتعاقد أو له ولاية	للمتعاقد أو لمن له ولاية
٢١٧	١٩	مؤجرون	مؤجرون
٢١٨	٢	.	؟

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٢١٨	٩	الا	لا
٢١٩	٥	بوجه	بوجهة
٢٢٠	٢	المنعقد ين	المتعاقدين
٢٢٠	٥	القاضي	القانون
٢٢٠	١٠	فروقا	فروق
٢٢٥	٤	أتعهد	التعهد
٢٢٥	٤	قد هذه الصحة تقوم	قد تقوم هذه الصحة
٢٢٥	٧	استثناءا	استثناء
٢٢٨	١١	أجنبي	أجنبيا
٢٢٩	٣	التعهد	المتعهد
٢٣٤	١٢	صحيح	صحيحا
٢٣٧	١٦	ليست الكلام	كالكلام
٢٣٨	١	أنت	أذنت
٢٣٨	١٠	لهم	فهم
٢٣٩	٣	اشاره	اشارة
٢٤٠	٤	ين	بين
٢٤٠	٧	ين	بين
٢٤٢	٩	ومثل	ومثله
٢٤٢	١٠	يجب	وجب
٢٤٩	١٣	هـ	؟
٢٥٣	٣	كقبوله	كقبول
٢٥٣	١١	اقرار	اقرارا
٢٥٤	٢٠	لم يتأتى	لم يتأت

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٥٥	١٦	هو	هي
٢٥٩	١٢	تحقق	تتحقق
٢٦٤	٧	أو جزء	أو جزءاً
٢٦٦	١٢	في تلمذهب	في المذهب
٢٦٨	٢	—	"لا" مقطت سهوا
٢٦٨	١٦	عشرة	عشر
٢٧١	١٩	جائز	جائزاً
٢٧٢	١١	لكن	لكي يكون
٢٧٤	١١	بلا	بل
٢٧٧	٢	خلال	خلاف
٢٨٢	١	•	؟
٢٨٤	١	بحق	له
٢٨٨	١٢	كما	كما سبق
٢٩٢	٢	المبيع	البيع
٢٩٢	١٨	مخاطبة	مخاطرة
٢٩٣	٢	الرفض	رفض الاقرار
٢٩٥	١	أوضاع	أوضاع
٣٠٢	٦	المعتدى	التعدى
٣٠٣	٣	يقين	بقيت
٣٠٤	١٦	يتنازل	يتناول
٣٠٦	١٥	علته	غلته
٣٠٧	٦	نصم	عم
٣٠٧	١٦	وهي	وهو في حالتين
٣١١	٢٠	لا آثاراً	لآثاره
٣١٢	٤	الوفاة	الوفاء

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣١٢	٥	التعويضاء	التعويضات
٣١٢	٧	وتحت	ونحن
٣١٤	٦	ذلك	مالك
٣١٦	١٥	نصا	أيضا
٣١٧	١٨	حين	حسن
٣٢٠	٨	بملك	لملك
٣٢٢	١٤	ما يتفرمه	ما يفرمه
٣٢٣	٤	الى	اليه
٣٢٣	١١	ويجد في ذلك القانون	ويجد في ذلك القانون
٣٢٣	١٧	وتقليل لا انتشار	وتقليل انتشار
٣٢٤	٣	لمالك	للمالك
٣٢٤	٦	تجد يد	تحت يد
٣٢٨	١٦	منها	عنها
٣٢٩	١٤	جميع	كجميع
٣٣٠	١٤	النحيم	نجيم
٣٣١	٤	وجهة	من وجه
٣٣٧	٢	المقرر	المقر
٣٤٣	٥	تسليم	من تسلم
٣٤٣	١٥	حقوق	الحقوق
٣٤٥	٧	لا يجيز	لا يجبر
٣٤٥	١٢	الوايتين	الروايتين
٣٦١	١٠	التعهد	المتعهد
٣٦١	١٣	متعهد	متعهدا
٣٦٧	٣	مختلف	مختلفا
٣٦٨	٦	الالتزامات	التزامات

نسخت وطبعت بشركة الطوبجى
لأعمال الآلات الكاتبة
والطباعة والتصوير العلمى
٣٦ شارع خيرت - لاظوغلى
القاهرة
ت ٣٢٠٨٩ -